



ردود وزارة العدل حول تعليقات العموم بشأن مشروع
القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات و علاج مستهلكيها
و زجر التعامل غير المشروع بها

الرد	التعليق
<p>تتميز المنظومة الجزائرية التونسية بتخصيص قواعد استثنائية للإعفاء من التتبع أو إيقاف المحاكمة أو العقوبة كلما تعلق الأمر بالعائلة في مفهومها النواتي وذلك للمحافظة على الأواصر الأسرية وحتى لا يكون القانون سببا في تفكك وحدة العائلة .</p> <p>ولقد تم اعتماد هذه القواعد في عديد النصوص الجزائرية كأمر 1942 المتعلق بعدم الإنجاد القانوني والقانون الأساسي المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر و قانون مكافحة الإرهاب المصادق عليه مؤخرا من قبل مجلس نواب الشعب وفي النصوص المتعلقة بالعنف الأسري.</p>	<p>رشاد: هذا المشروع يشجع الاستهلاك يعفي القرين و الأصول و الفروع من العقوبة.</p>
<p>- الوقاية من استهلاك المخدرات مهمة أساسية للمرصد الوطني المحدث بموجب الفصل 9 من المشروع أما المهمة الأساسية للجنة الوطنية واللجان الجهوية فهي الإشراف على علاج مستهلكي المخدرات ومع ذلك نص الفصل 7 أن اللجنة تساهم في تصور وتنفيذ نظم وبرامج خاصة بالوقاية من المخدرات وهو ما يسمح من إقامة تفاعل بين المباشرين على الميدان وواضعي السياسات العامة في مجال الوقاية مع الحفاظ على تخصص كل هيكل تجنباً</p>	<p>سامي بوقشة:</p> <p>- الفصل 7: إضافة "الوقاية من الإدمان" إلى مهام اللجنة الوطنية و اللجان الجهوية المزمع إحداثها.</p> <p>- الفصل 7: إضافة "التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا الميدان" إلى مهام اللجنة الوطنية و اللجان الجهوية المزمع إحداثها.</p>

<p>للتداخل.</p> <ul style="list-style-type: none"> - مهام اللجنة الوطنية واللجان الجهوية ذات صبغة طبية و علاجية تركز على معارف علمية وخبرات مهنية و تتناول معطيات صحية للأشخاص الخاضعين للعلاج لذلك فإن انفتاح تلك اللجان على منظمات المجتمع المدني ليس له فوائد واضحة وقد يحملها أعباء إضافية تعطلها عن أداء مهامها الأصلية لكن هذا الانفتاح محبذ ومطلوب بالنسبة للمرصد الذي يمكنه التنسيق مع منظمات المجتمع المدني وتمكينها من المساهمة في وضع وتصور البرامج والخطط الوطنية لمكافحة المخدرات. 	
<ul style="list-style-type: none"> - الموافقة على المقترح المتعلق بتشريك منظمات المجتمع المدني في تصور وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات بإضافة مطة جديدة إلى الفصل 9 كما يلي : " التنسيق مع منظمات المجتمع المدني في تصور وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات." - التجميع والتحليل مهام منصوص عليها بالمطة الأولى من الفصل. - لا يمكن للمرصد أن يبدي رأيه في النصوص التي لا تحال عليه فالإحالة هي آلية تعهده. - المرصد سيأخذ نفس الشكل القانوني للمراصد القائمة الآن على غرار مرصد الطفولة ومرصد الشباب ومرصد السلامة المرورية وغيرها. - التقرير السنوي والبلاغات الدورية كافية للتعريف بنشاط المرصد وأعلام العموم بتطور الظاهرة و تقييم نجاعة الرامية لمكافحة ولا حاجة لإضافة تقرير آخر. 	<p>سامي بوقشة:</p> <p>الفصل 9: إضافة "القيام بتجميع و تحليل المعطيات حول تعاطي المخدرات و أنواع الإدمان الأخرى و دراسة آثارها" إلى المهام الموكولة إلى المرصد.</p> <ul style="list-style-type: none"> - الفصل 9 المطة الرابعة: حذف كلمتي "المحالة عليه" في آخر الجملة: إبداء الرأي في مشاريع النصوص ... غير المشروع بها." - الفصل 9: التنصيص على تمتع المرصد بالاستقلالية و على طابعه العلمي. - الفصل 9: تعويض الجملة الأخيرة "كما يمكن للمرصد..." بـ "ينشر المرصد تقارير نصف سنوية عن تطور نسب تعاطي المخدرات والإدمان و نجاعة البرنامج الرامية لمكافحة و الوقاية منها".
<p>مقترح مقبول و يمكن إدراجه كما يلي : " يمكن للمحكمة أن تأذن بنشر ملخص الأحكام الصادرة تطبيقا لهذا القانون بالصحف اليومية و تعليقه بالأماكن العامة ومنها التي اكتشف بها المواد المخدرة باستثناء الأحكام الصادرة في جريمة استهلاك مخدرات.</p> <p>وتحمل مصاريف النشر على المحكوم عليه."</p>	<p>سامي بوقشة:</p> <p>الفصل 37: إضافة عبارة " باستثناء قضايا الاستهلاك" بعد "... الأحكام الصادرة تطبيقا لهذا القانون...".</p>
<p>نظام الحوافز التي تسند مقابل التعاون مع السلطات العمومية تنقسم إلى إعفاء و تخفيف والإعفاء بحكم طبيعته كليا ولا يتجزأ لأنه يصبح تخفيفا إن تجزأ.</p>	<p>سامي بوقشة:</p> <p>الفصل 42: إضافة كلمتي "جزئيا أو كليا" في بداية الجملة حيث تصبح " يعفى من العقوبات</p>

<p>قرار الوزير سيتولى اعتماد المعايير التي تضمن إجراء التحاليل بشكل فني و علمي يرتب نتائج موضوعية موثوقة ولا توجد حاجة لإضافة التنصيص على الصبغة الدولية لتلك المعايير.</p>	<p>المستوجبة جزئيا أو كليا من بادر من المنتمين...". سامي بوقشة: الفصل 48 الفقرة السابعة: إضافة عبارة " طبقا للمعايير الدولية الجاري بها العمل" في نهاية الفقرة.</p>
<p>عبارة ضرورة البحث تغني عن مزيد التفصيل أو إضافة شروط أخرى كما أن خضوع الإجراء لإذن قضائي ضمانا كافية للجوء إلى هذا الإجراء متى كان ضروريا.</p>	<p>سامي بوقشة: الفصل 55 الفقرة الأولى: إضافة عبارة " و ما لم تكن هناك طرق بديلة" حيث تصبح الفقرة كما يلي " في الحالات التي تفتضيها ضرورة البحث و ما لم يكن هناك طرق بديلة، يمكن اللجوء إلى اعتراض اتصالات...".</p>
<p>إعدام البيانات المجمعَة نظم في الفصل 63 و قبل الإعدام تتمتع تلك المعطيات بمقتضيات الحماية وفق التشريع الجاري به العمل.</p>	<p>سامي بوقشة: الفصل 57 الفقرة الثانية: تعويض الجزء الأخير من الفقرة لتكون كما يلي: " إذا لم تترتب عن المعطيات المجمعَة من الاعتراض تتبعات جزائية فإنه يقع إعدامها".</p>
<p>- يخضع الإجراء لضمانات قضائية كافية للموازنة بين نجاعة الأبحاث من جهة وحماية الحقوق والحريات الفردية. - إعدام البيانات المجمعَة نظم في الفصل 63 و قبل الإعدام تتمتع تلك المعطيات بمقتضيات الحماية وفق التشريع الجاري به العمل.</p>	<p>سامي بوقشة: الفصل 62 الفقرة الأولى: حذف كلمتي "أو عمومية" في نهاية الفقرة أو إضافة عبارة عند الضرورة القصوى و في الحالات الاستثنائية" في نهاية الفقرة. الفصل 62 الفقرة الأخيرة: تعويض الجزء الأخير من الفقرة لتكون كما يلي: "إذا لم تترتب عن المعطيات المجمعَة من المراقبة السمعية البصرية تتبعات جزائية فإنه يقع إعدامها".</p>
<p>مشروع القانون فتح المجال للقطاع الخاص قصد المساهمة في جهود الإحاطة بمستهلكي المخدرات وعلاجهم متى توفرت شروط سيتم ضبطها بأمر. كما تضمن آليات عديدة لتطوير الأداء والكفاءات في مجال مكافحة المخدرات من خلال إحداث الكفيلة بتطوير المعارف والخبرات و ووضع البرامج المنسبة لذلك.</p>	<p>Hatem Essoussi : Il faut encourager, par la législation le secteur privé à prendre en charge les toxicomanes au nos cannabis, en multipliant les centres de désintoxication, en formant les médecins à prendre en charge les personnes vulnérables, la prévention passe aussi par la détection des personnes fragiles dans les lycées et facultés, des psychologues et des médecins formés en santé mentale peuvent aider beaucoup dans la prévention, offrir au primo délinquant la possibilité d'une cure de désintoxication est important, je salue le coté répressif et dissuasif</p>

<p>اقترح المشروع نظاما عقابيا جديدا لجريمة الاستهلاك بأن اقر مبدأ العلاج عوضا عن العقاب و احدث آليات عملية لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن تلخيص مراحل هذا النظام كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل من يتقدم تلقائيا للعلاج لا تثار في حقه الدعوى العمومية - من تثار ضده الدعوى يمكنه الانتفاع بالعلاج و التمتع بإيقاف التتبعات أو المحاكمة في مناسبة وحيدة بالنسبة للرشد و اعتبار العلاج عقابا بالنسبة للأطفال. - وضع سلم تصاعدي للعلاج ينطلق بعقاب خفيف مشفوع بظروف تخفيف وعقوبة بديلة ثم تشديد العقوبة في صورة العود وإقرار تجريم جديد للاستهلاك المكرر متى فشلت كل الفرص المتاحة للتمتع بالعلاج. 	<p>de la loi qui est très important pour diminuer la consommation et le trafic.</p> <p>Slim : Dépénalisation c'est la solution Je présente en tant que DR en médecine et le sujet de ma thèse fut en 2004 : la toxicomanie au cannabis et ses complications médico-légales : sur 52 cas dont la moitié fut incarcérée en prison, le coté légal comportait une comparaison entre 3 model répression : notre cas actuel, dépénalisation : cas de l'Espagne, et la légalisation le cas de la Hollande ou l'état joue le rôle de dealer. Pour notre chère Tunisie le model le plus adapté est la dépénalisation de la consommation et la répression des dealers, car les consommateurs sont toxicomanes et dépendants, leur besoins sont : un suivie psychiatrique et non une incarcération avec les sociopathes qui peuvent les transformer en criminels facilement vue la fragilité de leur personnalité. Selon les dernières statistiques 30% de la population ont goûté au cannabis, si on les mets en prison on aura le 1/3 de notre force en RH en prison, ce n'est pas une solution même coté infrastructure pénitentiaire, les personnalités fragiles courent les rues de la Tunisie, elles deviennent terroristes, toxicomanes ou les deux le cas de Captagon et El, la prévention primaire est un pilier pour lutter contre ce fléau, ainsi que la secondaire : l'obligation de service militaire ou service pour l'intérêt général c'est beaucoup plus constructif pour la victime ainsi que pour l'état.</p> <p>En conclusion la perception de</p>
--	---

	<p>l'usager du cannabis doit passer du statut : délinquant à un statut de victime, c'est le challenge majeur pour notre parlement.</p>
--	--